برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 8-2010/11/11

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة **البرنامج** في الصومال

مقدمة للمجلس للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2010/5-D/1
12 October 2010
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيسة الديوان ومديرة مكتب المدير التنفيذي، مكتب المدير التنفيذي: السيدة: L. Landis رقم الهاتف: 066513-2002

منسقة البرامج، مكتب المدير التنفيذي: السيدة: E. Chung رقم الهاتف: 066513-3412

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة **البرنامج** في الصومال" (WFP/EB.2/2010/5-D/1)

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- يستجيب هذا التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة **البرنامج** في الصومال للطلب الذي تقدم به المجلس في دورته السنوية لعام 2010 ودعا فيه الأمانة إلى تحديد إطار زمني لمعالجة المسائل التي أثارها فريق الرصد المعني بالصومال والمفتش العام، ويتناول التحديث الخطوات التحضيرية المتخذة استعداداً للاستعراض الذي سيجريه المراجع الخارجي لعمليات **البرنامج** في الصومال. ومرفق بهذه الوثيقة جدول زمني يغطي الفترة من يونيو/حزيران 2009 حتى سبتمبر/أيلول 2010 والمذكور في الملحق الأول.

2- كما يتناول التحديث إجراءات الإدارة المتخذة تحت رعاية اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال منذ صدور المذكرة الإعلامية الأخيرة التي عُرضت على الدورة السنوية لعام 2010. واللجنة التوجيهية المعنية بالصومال هي لجنة داخلية مؤلفة من كبار الموظفين وتضم ممثلين عن المكتب الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا والمكتب القطري في الصومال. وتشكلت اللجنة بناءً على طلب من المديرة التنفيذية لتحسين الرقابة على عمل **البرنامج** في الصومال وكفالة تنفيذ التوصيات التي تقدَّم بها المفتش العام في تقريره الذي صدر في ديسمبر/كانون الأول 2009.

السياق

3- ما زال **البرنامج** يقدِّم الدعم الحاسم في الصومال في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تحسين طريقة تقديم مساعداته الإنسانية والتحضير لبعثة المراجع الخارجي في خريف هذا العام. وعلى الرغم من استمرار تعليق العمليات في جنوب الصومال وبعض الأنحاء من وسطه بسبب الشروط غير المقبولة التي تفرضها حركة الشباب وتهديداتها وهجماتها، ما زالت عمليات **البرنامج** جارية في الشمال وفي بعض أنحاء وسط الصومال وفي مقديشو. وما زالت الجهود جارية لاستعادة سُبل الوصول إلى الجنوب مباشرة ومن خلال الشركاء، ولكن الأوضاع الراهنة تنبئ بعدم التيقن كثيراً من الوقت الذي سيتمكَّن فيه **البرنامج** من استئناف عملياته في تلك المناطق.

4- وكما جاء في تقرير وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية لعام 2010 الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد تناقص عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. وتحسَّنت الحالة الأمنية بسبب ازدياد الإنتاج الزراعي والحيواني بفضل تحسن هطول الأمطار، وإن كانت المحاصيل الوفيرة لا تغطي سوى نصف احتياجات البلد من الحبوب؛ وسوف يتعيَّن شراء ما يتراوح بين 000 400 و000 500 طن متري من الحبوب من مصادر دولية. وينحصر الحصاد في أماكن بعينها ولا يستفيد منه البلد بشكل متكافئ. ولا يعني تحسن توفر الأغذية بالضرورة تحسناً في سُبل الوصول، وبخاصة بين السكان الحضريين والرعاة في المناطق الوسطى. وما زال ما يقرب من مليوني نسمة، أي 27 في المائة من السكان، يفتقرون إلى الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة. وإذا انخفضت كمية الأمطار في الموسم المقبل فسوف تزداد مرة أخرى أعداد الأشخاص الذين تطالهم الأزمة، مما قد يتسبب في نزوح أعداد أخرى من السكان. ويعمل **البرنامج** على ضمان تقديم استجابة كافية من خلال تنقيح أولوياته التشغيلية بما يعبِّر عن الحالة الراهنة.

لمحة عامة على آخر المستجدات

5- عكفت اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال خلال الأشهر الماضية على معالجة التوصيات الثلاث والعشرين التي طرحها المفتش العام في تقريره الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2009 بشأن مسائل الإدارة وضعف الرقابة والعلاقات العامة. ونفذّت التوصيات في معظمها، وأسفر ذلك عن تحسين آليات الإبلاغ والتتبع، وتشديد الرقابة على إجراءات التعاقد والتقييم، والأخذ بأدوات بديلة في البرمجة بما يتفق مع السياق الصومالي. وأوشك العمل على الانتهاء في تنفيذ المسائل المتبقية باستثناء مسألة وضع إطار بديل للعمليات في البيئات العالية المخاطر.

6- وفي إطار مساعدة المكتب القطري على تنفيذ التوصيات، أوفد **البرنامج** بعثات رفيعة المستوى معنية باللوجستيات والموارد البشرية والرصد والتقييم والإبلاغ في يونيو/حزيران ويوليو/تموز. ونفذ البرنامج القطري توصيات تلك البعثات بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال.

7- وتنقسم إجراءات الإدارة وأعمال المفتش العام إلى الفئات التالية:

1) تحسين إشراف الإدارة وضوابطها ونظمها؛

2) تعزيز أدوات البرمجة وإدارة المخاطر؛

3) تحسين التنسيق والحوار مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء.

8- وتبين الأقسام التالية الأعمال المنفذة ضمن كل فئة.

تحسين إشراف الإدارة وضوابطها ونظمها

9- استجاب المكتب القطري في الصومال لتوصيات المفتش العام من خلال تحسين أو تعزيز النُظم القائمة أو استحداث نظم جديدة كما هو مبيَّن أدناه.

- **تحسين نُظم تتبع ورصد الأغذية.** أدّى تعزيز نظام تصنيف وثائق المكتب القطري إلى تحسن كبير في تتبع عمليات تسليم الأغذية من خلال تكوين صورة آنية أدق بشأن تحركات الأغذية. وساعد مثلاً تعديل نُظم تجميع بيانات تفريغ شحنات السفن في الموانئ الصومالية على تلافي تأخر قيد البيانات في نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) وساعد على مطابقة البيانات بسرعة أكبر.
- **مجموعات أوسع من المتعاقدين.** حسَّن المكتب القطري طيلة عام 2010 من نظام إيجاد شركات مهتمة بتقديم خدمات النقل. وبعد الإعلانات التي نُشرت في الإذاعة والصُحف في كينيا والصومال، تلقى **البرنامج** 180 طلبا من الشركات التي أبدت اهتمامها بالعمل مع **البرنامج**، ويعكف المكتب القطري على تحليل قدرة وخبرة الشركات المعنية. ووضع المكتب القطري بالتشاور مع المقر الرئيسي معايير لتقييم متعهدي النقل المحتملين بما يتفق مع متطلبات **البرنامج**، وبما يراعي القيود الأمنية والمعوقات التي تعترض سُبل الوصول. وتحسَّنت نُظم التقدير القائمة باستخدام بيانات نظام كومباس بشأن مؤشرات الأداء، من قبيل الخسائر خلال السنة السابقة.
- **تحسين تقديرات الشركاء المتعاونين.** حسَّن **البرنامج** نظامه المستخدم في تقييم الشركاء المتعاونين. وتستند التقديرات حالياً إلى فحوص عشوائية ومعلومات من الشركاء في الأمم المتحدة والمستفيدين، وتشديد متطلبات الإبلاغ. وإذا كان التنفيذ غير مُرض فإن **البرنامج** يُطبق تدابير تصحيحية، من قبيل خطابات الإنذار وتعليق عمليات التسليم إلى نقاط

التوزيع، واسترداد خسائر الأغذية من المتعهدين وإنهاء الاتفاقات. وتسجل الإجراءات التصحيحية للاستفادة منها في توزيع العقود المقبلة وتقيَّد في قاعدة بيانات إدارة مخاطر الشراكة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري.

- **تحسين إرشادات شراء خدمات النقل**. قام المكتب القطري في الصومال وشُعبة اللوجستيات في المقر الرئيسي بتعديل إجراءات التعاقد على النقل وتوزيع البضائع لتعزيز الضوابط والشفافية. وأضيفت معايير أخرى لكفالة اتساق التنفيذ، مع مراعاة السياق التشغيلي. كما ساهمت حالة الصومال في تحسين دليل النقل الذي جرى تحديثه وفقاً لذلك.
- **تحسين أدوات الإبلاغ**. تم ترشيد أدوات وعمليات المعلومات من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات والمعلومات التي يحتاجها المكتب القطري والمقر الرئيسي والشركاء الخارجيون. وجرى تقليص عدد المنتجات الإعلامية، من قبيل تقارير الحالة اليومية لإفساح مزيد من الوقت أمام الموظفين للتركيز على التحليل.
- **تحسين هياكل الإدارة**. في إطار تحسين إدارة المكتب القطري، عيَّن **البرنامج** السيد Stefano Porretti، وهو أحد أكثر القيادات التشغيلية خبرة وله تجربة في العمل في العراق وأفغانستان، مديراً جديداً للمكتب القطري **للبرنامج**. وقام السيد Porretti منذ وصوله بإعادة تنظيم المكتب القطري بما يعبر عن الاحتياجات التشغيلية الحالية من أجل تحسين الضوابط الداخلية، وذلك مثلاً بترقية رؤساء المكاتب الفرعية إلى منسقي مناطق مسؤولين مباشرة أمام نائب المدير القطري.
- وكما جاء في المذكرة الإعلامية الأخيرة فقد أنشئت وظيفة نائب ثانٍ للمدير القطري ومن المتوقع شغرها قريباً؛ وسوف يركز من سيشغل هذه الوظيفة على تحقيق المستوى الأمثل لخدمات الدعم التشغيلي والإشراف عليها. وانتدب أحد كبار موظفي الامتثال للتركيز على تحقيق الاتساق في رصد وتقييم المخاطر والتشغيل السليم لبيئة الرقابة، والامتثال لقواعد وأنظمة **البرنامج** ودعم وحدة إدارة المخاطر في فريق الأمم المتحدة القطري؛ كما سيتولى هذا الموظف مساعدة المكتب القطري على دعم بعثة المراجع الخارجي.

تعزيز أدوات البرمجة وإدارة المخاطر

10- قدَّم المفتش العام أيضاً توصيات تتعلق بالبرمجة، بما في ذلك وضع إطار بديل للعمليات في البيئات العالية المخاطر. وأوصى المفتش العام بأن يشمل هذا الإطار تحديد مستوى تحمل المخاطر وتحليل التكاليف/الفوائد، وهو ما من شأنه أن يثري عملية البرمجة وصنع القرار. وتعكف اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال بالاشتراك مع المكتب القطري في بحث تحسين أدوات البرمجة وإدارة المخاطر، مع مراعاة أهمية مسائل تحمل المخاطر التي تمس عمليات **البرنامج** خارج الصومال.

- **تحسين الرصد.** أطلق المكتب القطري مشروعاً رائداً يستعين فيه بشركات القطاع الخاص لرصد نقاط التسليم والتوزيع وإجراء الرصد بعد التوزيع في المناطق التي تفرض فيها قيود على وصول العاملين الدوليين؛ وأقفلت المناقصة وجرى تقييم المرشحين. كما يعكف **البرنامج** على إنشاء عملية للرصد عبر الحدود ورصد الأسواق، والعمل مع أصحاب المصلحة لتحسين فهم تدفقات المعونة الغذائية. وبدأ بالفعل إجراء الرصد على طول الحدود مع إثيوبيا وكينيا؛ ويكشف تحليل البيانات الأوَّلية عن عدم حدوث أي تدفقات كبيرة للأغذية عبر تلك الحدود.
- **إرساء شراكات جديدة.** يستكشف **البرنامج** إقامة شراكات جديدة، وذلك مثلاً مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات غير الحكومية المنتسبة لها، وهي منظمات قد توفّر شبكاتها فرصاً أفضل لدخول وفهم المناطق التي يتعذر وصول المنظمات الإنسانية الأخرى إليها. ويجري بحث إقامة شراكة رائدة في منطقة ممر أفغويه حيث يوجد الكثير من الأشخاص المشردين داخلياً ويتعذر وصول **البرنامج** إليها.

- **إدارة المخاطر.** بالنظر إلى أن وضع أدوات ملائمة للبرمجة في البيئات غير المستقرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم مستويات المخاطر غير المقبولة فقد قام المكتب القطري بوضع سجل للمخاطر. وفي إطار مبادرة **البرنامج** لإدارة المخاطر، سيتصدر المقر الرئيسي بعثة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 لدعم عمليات إدارة المخاطر في المكتب القطري وتحسين رصد إدارة المخاطر والإبلاغ عنها وتيسير تحديد مستويات تحمل المخاطر.
- **البرمجة في البيئات غير المستقرة - الصومال وخارجها.** استجابة لتوصية المفتش العام بشأن وضع إطار بديل للعمليات، شرع **البرنامج** في عملية لاستعراض الإجراءات التشغيلية الموحَّدة وجمع المعلومات من المديرين ومنسقي الطوارئ الذين لديهم خبرة بالبيئات التشغيلية الصعبة والمحفوفة بمخاطر كبيرة. ويعترف **البرنامج** بالحاجة إلى فهم كيفية التعامل مع مختلف الحالات، وكيفية موازنة المخاطر التشغيلية وتكاليف التخفيف من المخاطر، وطريقة تحديد ضرورة أو عدم ضرورة استمرار العمليات عند مواجهة مخاطر لا يمكن السيطرة عليها. وسوف يستغرق ذلك وقتاً ولكنه سيساعد المكتب القطري على البرمجة وسيتيح منطلقاً للتعامل مع القضايا المماثلة في البيئات المتقلبة الأخرى.

تحسين التنسيق والحوار مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الخارجيين

11- بالنظر إلى ارتباط نجاح **البرنامج** في الصومال بعمل المنظمات الأخرى فقد أوصى المفتش العام بأن يحسِّن **البرنامج** اتصالاته وعلاقاته مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الخارجيين. وتمثل إدارة المخاطر أحد أهم مجالات هذا التعاون.

- **إدارة المخاطر المشتركة بين الوكالات.** يشترك المكتب القطري في عملية إدارة المخاطر التي يقودها المنسق المقيم ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأُجري استعراض لمخاطر جميع عمليات الأمم المتحدة في الصومال وأنشئت عملية لإدارة المخاطر بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في الصومال.
- **مشاورات حول المساعدة الإنسانية والمخاطر في الصومال.** يزمع **البرنامج** استضافة ثلاث مشاورات تشترك فيها قيادات العمل الإنساني والقيادات القطرية والجهات المانحة في نيروبي في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2010 بغرض تحقيق ما يلي: 1) تحديد سُبل التعامل مع الضوابط الإنسانية في الصومال؛ 2) بناء توافق عام في الآراء بين أصحاب المصلحة حول المخاطر الرئيسية والعمل المشترك للتخفيف من المخاطر. وسوف تشمل أول مشاورتين أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري، لبحث المسائل التقنية، مع التركيز على تعاريف المخاطر وإجراءات العمل في مختلف السياقات التشغيلية. وأما الحدث الثالث والختامي فسيكون مؤتمراً رفيع المستوى لممثلي الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال واللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

الإجراءات الأخرى المتخذة من اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال والمفتش العام

12- عملاً بقراري مجلس الأمن رقم 751 (1992) و1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا، قدَّم **البرنامج** إلى لجنة مجلس الأمن وفريق الرصد المعني بالصومال تقارير خطية تتضمن آخر المستجدات بشأن عمله في الصومال، كما قدَّم إحاطة إلى لجنة الجزاءات. وفي أعقاب صدور تقرير منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الصومال في يوليو/تموز استجابة لقرار مجلس الأمن رقم 1916 (2010)، وجِّهت الدعوة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، سير John Holmes، لتقديم إحاطة إلى لجنة الجزاءات في نيويورك في 12 أغسطس/آب 2010؛ ووجِّهت الدعوة إلى كل من **البرنامج** ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لحضور جلسة الإحاطة. وقامت ممثلة **البرنامج**، السيدة L. Landis، رئيس الموظفين ومدير مكتب المدير التنفيذي، بإطلاع أمام الاجتماع حول جهود **البرنامج** لتحسين الضوابط

والتحقيق في الادعاءات، والاستعراض الذي من المنتظر أن يجريه المراجع الخارجي. والتقت السيدة Landis في اليوم التالي بصورة غير رسمية مع منسق فريق الرصد المعني بالصومال لمناقشة آفاق التعاون في المستقبل وتبادل المعلومات.

13- وبناءً على طلب المديرة التنفيذية، استعرض المفتش العام ادعاءات فريق الرصد المعني بالصومال. ويوجز تقريره المسائل التي أبرزها فريق الرصد المعني بالصومال والأعمال التي قام مكتبه بإجرائها. ومن بين الادعاءات الثلاثة عشر التي طرحها فريق الرصد المعني بالصومال، انتهى المفتش العام بالفعل من استعراض 8 ادعاءات في تحقيقاته السابقة أو في عمليات المراجعة أو عمليات التفتيش وقدَّم توصياته بشأن الإجراءات التصحيحية. وفيما يتعلق بالادعاءات الخمسة المتبقية التي قد تتطلب مزيداً من التحقيق، لن يتمكَّن المفتش العام من المضي في استعراضها لحين الحصول على أدلة من فريق الرصد المعني بالصومال، وبالنظر بشكل خاص إلى أن معظم هذه الادعاءات يشير إلى تواطؤ غير مشروع بين الموظفين والشركاء أو الناقلين، وبين الشركاء والمجموعات المسلحة. وأرسل **البرنامج** خطابات تؤكد الحاجة الماسة إلى الوصول إلى أي أدلة أو معلومات يحتفظ بها فريق الرصد المعني بالصومال؛ وطلب **البرنامج** في 16 مارس/آذار و21 مايو/أيار من رئيس لجنة الجزاءات اطلاعه على تلك المعلومات. وأعيد في يوليو/تموز تشكيل فريق الرصد المعني بالصومال رسمياً، وقام المفتش العام أيضاً بعد ذلك بإرسال خطاب إلى منسق فريق الرصد يطلب فيه الاطلاع على الأدلة. وما زال مكتب المفتش العام على اتصال بفريق الرصد المعني بالصومال وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة في نيويورك. ومرفق بهذه الوثيقة تقرير المفتش العام المؤرخ 16 يوليو/تموز والمذكور في الملحق الثاني.

14- وزوَّد **البرنامج** المراجع الخارجي بالمستندات المؤيدة ونظَّم مشاورات مع موظفي اللوجستيات والبرامج واللجنة التوجيهية المعنية بالصومال. وقدَّم الموظفون التنفيذيون إحاطة إلى مديرة المراجعة الخارجية، السيدة R. Matai، حول البيئة الحالية والتحديات الراهنة في الصومال. ويرحب **البرنامج** بعمل المراجع الخارجي ويعرب عن تقديره للأولوية التي يوليها للتحقيق.

الملحق الأول

التاريخ	الحدث أو الإجراء
15 يونيو/حزيران 2009	القناة الرابعة تذيع تقريراً يزعم تحويل مسار الأغذية في الصومال.
16 يونيو/حزيران	المكتب القطري **للبرنامج** في الصومال يبدأ تحقيقاً من خلال أطراف خارجية. وينتقل التحقيق إلى مكتب التفتيش والتحقيق في **البرنامج** في أغسطس/آب 2009.
28 سبتمبر/أيلول - 20 أكتوبر/تشرين الأول	بعثة مكتب التفتيش والتحقيق إلى المكتب القطري **للبرنامج** في الصومال.
1 ديسمبر/كانون الأول	تقديم تقرير المفتش العام **للبرنامج** رداً على ادعاءات القناة الرابعة إلى المديرة التنفيذية.
4 ديسمبر/كانون الأول	جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس والمراقبين حول استنتاجات تحقيق المفتش العام.
14 ديسمبر/كانون الأول	خطاب إلى أعضاء المجلس والمراقبين من نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة، السيد A. Abdulla، يبين فيه بالتفصيل استنتاجات وتوصيات المفتش العام.
5 يناير/كانون الثاني 2010	**البرنامج** يعلق عملياته في الكثير من أنحاء جنوب الصومال في أعقاب فرض شروط غير مقبولة من حركة الشباب.
12 يناير/كانون الثاني	جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس والمراقبين بشأن الصومال.
13 يناير/كانون الثاني و15 و22 يناير/كانون الثاني و1 و16 فبراير/شباط	تقارير حالة أسبوعية من مكتب **البرنامج** في الصومال إلى أعضاء المجلس والمراقبين.
9 مارس/آذار	صحيفة نيويورك تايمز تنشر قصة فريق الرصد المعني بالصومال.
10 مارس/آذار	فريق الرصد المعني بالصومال يقدم تقريره رسمياً إلى لجنة الأمم المتحدة للجزاءات.
11 مارس/آذار	**البرنامج** يتسلّم من لجنة الجزاءات المعنية بالصومال نسخة من تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.
11 مارس/آذار	رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالصومال يرسل تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وخطاباً إلى أعضاء المجلس والمراقبين.

التاريخ	الحدث أو الإجراء
11 مارس/آذار	المديرة التنفيذية تبعث رسالة إلى أعضاء المجلس والمراقبين ترحب فيها بإجراء تحقيق مستقل لعمليات **البرنامج** في الصومال وتعرض فيها إمكانية الاطلاع على تقرير المفتش العام الصادر في ديسمبر/كانون الأول.
12 مارس/آذار	جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس والمراقبين من نائبي المدير التنفيذي، السيد A. Abdulla والسيد R.Lopes da Silva
12 و17 مارس/آذار	اجتماعات لهيئة مكتب المجلس التنفيذي التي تطلب من المراجع الخارجي والمفتش العام استعراض عمليات **البرنامج** في الصومال ورد الإدارة على تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.
16 مارس/آذار	إرسال مذكرة إجرائية عن تقرير المفتش العام الصادر في شهر ديسمبر/كانون الأول إلى أعضاء المجلس والمراقبين
16 مارس/آذار	عرض تقرير فريق الرصد المعني بالصومال على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
16 مارس/آذار	إرسال الخطاب الموجَّه من نائب المدير التنفيذي، السيد R.Lopes da Silva، إلى رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالصومال، إلى أعضاء المجلس والمراقبين.
19 مارس/آذار	مجلس الأمن يمدد فترة إدارة فريق الرصد المعني بالصومال لمدة 12 شهراً أخرى ليشمل الآن إريتريا.
23 مارس/آذار	خطاب إلى رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالصومال من المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال يعرب فيه عن قلقه إزاء الأسس التي تستند إليها ادعاءات تقرير فريق الرصد المعني بالصومال فيما يتعلق بتحويل مسار الأغذية.
24 مارس/آذار	نائب المدير التنفيذي، السيد R.Lopes da Silva، يقدِّم إحاطة إلى لجنة الجزاءات المعنية بالصومال في نيويورك.
31 مارس/آذار	المجلس يوافق بالمراسلة على توصيات هيئة المكتب بشأن إجراء تحقيقات من المراجع الخارجي والمفتش العام.
22 أبريل/نيسان	خطاب إلى المديرة التنفيذية من رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالصومال يشير فيه إلى توصية اللجنة بأن يستعرض **البرنامج** والمجلس استنتاجات تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.
1 مايو/أيار	المديرة التنفيذية تعيِّن السيد T. Myat مبعوثاً خاصاً إلى الصومال.
1 -10 مايو/أيار	السيد Myat يقوم ببعثة إلى المكتب القطري للبرنامج في الصومال.

التاريخ	الحدث أو الإجراء
18 مايو/أيار	المديرة التنفيذية تدعو إلى تشكيل فريق خبراء دوليين لإسداء المشورة بشأن إدارة مخاطر سلاسل الإمدادات في حالات الطوارئ المعقدة.
19 مايو/أيار	المديرة التنفيذية تدعو إلى عقد أول اجتماع للجنة التوجيهية الداخلية المعنية بالصومال.
21 مايو/أيار	خطاب من المديرة التنفيذية إلى رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالصومال تؤكد فيه مجدداً، من بين أمور أخرى، الطلب السابق بإطلاع **البرنامج** على أي أدلة تؤيد الادعاءات الواردة في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.
21 -23 مايو/أيار	المديرة التنفيذية تحضر مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال حيث تؤكد الوفود أهمية عمل **البرنامج** في الصومال.
4 يونيو/حزيران	نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة السيد A. Abdulla يزور المكتب القطري **للبرنامج** في الصومال، كما يلتقي بكبار المسؤولين في الأمم المتحدة والجهات المانحة وممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي.
9 يونيو/حزيران	الأمين العام للأمم المتحدة يعين السيد A. P. Mahiga من جمهورية تنزانيا المتحدة ممثلاً خاصاً للصومال ليحل محل السيد ولد عبد الله من موريتانيا الذي شغل المنصب خلال السنوات الثلاث السابقة.
7-11 يونيو/حزيران	الدورة السنوية للمجلس توافق على اختصاصات التقييم المستقل لادعاءات فريق الرصد المعني بالصومال. والمجلس يتخذ قراراً بدعوة المراجع الخارجي الجديد لإجراء استعراض مفصل في أقرب وقت ممكن. وإطلاع أعضاء المجلس على مذكرة إعلامية بشأن إجراءات الإدارة.
15 يونيو/حزيران	السيد S. Porretti، وهو مدير له خبرته في العمليات الإنسانية المحفوفة بالتحديات، يتقلّد مهام منصبه ممثلاً **للبرنامج** ومديراً قطرياً في الصومال.
22 يونيو/حزيران	المديرة التنفيذية تبعث، بناءً على طلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية، رسالة إلى المراجع الخارجي تطلب منه فيها إجراء استعراض لعمليات البرنامج في الصومال وفقاً للاختصاصات المعتمدة وبأن يصدر تقريراً يتضمن توصيات بشأن تحسين إطار الرقابة في الصومال في أسرع وقت ممكن لاعتماده من المجلس.
20-26 يونيو/حزيران	كبار موظفي اللوجستيات والرصد والتقييم في روما يقومون ببعثة إلى المكتب القطري ويوصون باتخاذ تدابير لتحسين الرقابة الإدارية.
28 يونيو/حزيران - 1 يوليو/تموز	مديرة الموارد البشرية، السيدة D. Serrano، تسافر إلى المكتب القطري للمساعدة في معالجة المسائل المتعلقة بالموظفين.
16 يوليو/تموز	المفتش العام يقدّم إلى المديرة التنفيذية تقريره بشأن الادعاءات الواردة في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال بشأن عمليات **البرنامج** في الصومال.

التاريخ	الحدث أو الإجراء
26-30 يوليو/تموز	كبار موظفي التحليل والتقارير في روما يتوجهون إلى المكتب القطري لاقتراح التدابير اللازمة لتحسين آليات الإبلاغ.
30 يوليو/تموز	المديرة التنفيذية تزور المكتب القطري وتلتقي بالممثل الخاص للأمين العام وممثلي الجهات المانحة.
6 يوليو/تموز	الأمين العام يعيد تشكيل فريق الرصد المعني بالصومال رسمياً بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 1916 (2010) بتاريخ 19 مارس/آذار.
11 أغسطس/آب	المديرة التنفيذية ترسل خطاباً إلى المجلس تحيط فيه الأعضاء بإجراءات الإدارة الأخيرة بشأن عمليات البرنامج في الصومال. ومرفق تقرير المفتش العام بتاريخ 16 يوليو/تموز بشأن ادعاءات فريق الرصد المعني بالصومال والخطاب الموجه إلى المراجع الخارجي الجديد بتاريخ 22 يونيو/حزيران.
11 أغسطس/آب	المراجع الخارجي يصل إلى المقر الرئيسي للبرنامج.
12 أغسطس/آب	وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، سير John Holmes ، يقدِّم إحاطة إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن في نيويورك بحضور برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ورئيس الموظفين ومدير مكتب المدير التنفيذي، السيد L. Landis تلقي كلمة أمام اللجنة بالنيابة عن البرنامج.
13 أغسطس/آب	منسق فريق الرصد المعني بالصومال ورئيس موظفي **البرنامج** يلتقيان بصورة غير رسمية لبحث آفاق التعاون المقبل وتبادل المعلومات.
13 أغسطس/آب	رئيس المجلس يرسل خطاباً إلى المراجع الخارجي يطلب فيه إجراء استعراض فوري لعمليات **البرنامج** في الصومال وعرض تقريره على المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2010.
23 أغسطس/آب	كبير موظفي الامتثال يزور المكتب القطري لتحسين آليات الرقابة.
25 أغسطس/آب	المراجع الخارجي يرسل خطاباً إلى رئيس المجلس يشير فيه إلى أنه سيبدأ استعراضه في أكتوبر/تشرين الأول وسينتهي منه في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني وسيقدِّم تقريره إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2011.
30 أغسطس/آب	المفتش العام يرسل خطاباً إلى فريق الرصد المعني بالصومال يطلب فيه الأدلة المطلوبة لمواصلة التحقيق في ادعاءات الفريق.
14 سبتمبر/أيلول	هيئة مكتب المجلس التنفيذي تناقش مسألة بعثة المراجع الخارجي إلى الصومال. والمراجع الخارجي يشير إلى أنه يعتزم زيارة المكتب القطري في منتصف أكتوبر/تشرين الأول. وإذا تم الانتهاء من تقرير المراجعة في الموعد المحدَّد له فسوف يمكن إتاحة تقرير أوَّلي في ديسمبر/كانون الأول.

التاريخ	الحدث أو الإجراء
16 سبتمبر/أيلول	المراجع الخارجي يرسل خطاباً يطلب فيه أتعاباً إضافية مقابل استعراض عمليات **البرنامج** في الصومال.
21 سبتمبر/أيلول	جلسة إحاطة إعلامية غير رسمية لأعضاء المجلس والمراقبين بشأن الصومال.
23 سبتمبر/أيلول	أمينة المجلس التنفيذي ترسل خطاباً إلى أعضاء المجلس يتضمن تفاصيل أتعاب المراجعة الخارجية الإضافية للموافقة عليها بالمراسلة.

الملحق الثاني

Fighting Hunger Worldwide

WFP World Food Programme wfp.org

Memorandum

OSI/36/10

إلى:	السيدة جوزيت شيران المديرة التنفيذية، مكتب المدير التنفيذي	التاريخ:	16 يوليو/تموز 2010
من:	السيد Suresh R. Sharma المفتش العام، ورئيس مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة		

الموضوع: استعراض الادعاءات بشأن عمليات **البرنامج** في الصومال الواردة في تقرير الرصد المعني بالصومال المؤرخ في 10 مارس/آذار 2010

الخلفية

1. تضمن تقرير فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال المؤرخ في 10 مارس/آذار 2010[1] ثلاثة عشر ادعاءً تتعلق بعمليات برنامج الأغذية العالمي في الصومال. وقد دُرست الادعاءات الواردة في التقرير من خلال تحقيق أجراه مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة في عام 2009، وعمليتي مراجعة داخليتين أجريتا في عامي 2008 و 2009، وعملية تفتيش في عام 2007. غير أن بعض الادعاءات جديدة ولم تتح لمكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة الفرصة بعد للتحقيق فيها.

2. وبما أن تقرير فريق الرصد المعني بالصومال ليس تقرير تحقيق، فهو لا يحتوي على أدلة مفصلة لدعم الادعاءات. ولذا فقد كتب نائب المديرة التنفيذية، في رسالته المؤرخة في 15 مارس/آذار 2010 إلى رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، قائلا: "بغية التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير، وتصحيحها إذا لزم الأمر، يطلب **البرنامج** بعرض الأدلة بشكل كامل ...". كما كتبت المديرة التنفيذية، في رسالتها المؤرخة في 21 مايو/أيار 2010 الموجهة إلى رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن تقول: "... نطالب بأن يتم تشارك جميع الوثائق التي يستند إليها الادعاء مع المفتش العام **للبرنامج**". غير أننا لم نتلق حتى الآن أية معلومات إضافية.

3. إن ادعاءات فريق الرصد من 1 إلى 8 الواردة أدناه هي ادعاءات كان مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة قد حقق في العديد منها. ولم يجد المكتب أية مخالفات من جانب موظفي **البرنامج**، غير أنه قدم توصيات عندما اكتشف ادعاءات

[1] "تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وفقا لقرار مجلس الأمن 1853".

نسخ إلى السادة: Abdulla، Casar، LopesdaSilva، Landis، Migone.

2009. وتقوم إدارة **البرنامج** بمتابعة هذه التوصيات. وعليه، يُعتبر ما أجري من عمل بشأن هذه الادعاءات كافياً في هذه المرحلة، ولكن إذا ما توفرت أدلة جديدة، سيقرر المكتب إذا ما كانت هذه أدلة كافية لتمكينه من مواصلة التحقيق.

4. أما الادعاءات من 9 إلى 13 الواردة أدناه فهي ادعاءات ينبغي مواصلة التحقيق فيها؛ وسيدرس مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة هذه القضايا عندما تتوفر أدلة إضافية حسبما طلبت المديرة التنفيذية في 21 مايو/آذار من لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وربما تتوفر معلومات إضافية من فريق الرصد المعني بالصومال، لن يتمكن مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة من مواصلة التحقيق أكثر في الادعاءات من 9 إلى 13.

5. إن تحقيقات مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة ذات طابع إداري ولا يقصد منها إرشاد المديرة التنفيذية في البت في اتخاذ إجراءات قضائية أو تأديبية و/أو توصيات لتحسين الضوابط/النظم. وتستند استنتاجات المكتب الواردة أدناه إلى استعراض للوثائق والسجلات في المكتب القطري في الصومال التابع **للبرنامج** وفي مقره الرئيسي إضافة إلى مقابلات مع موظفيه. وليس لدى مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة إمكانية للوصول إلى سجلات شركات النقل التي يتعاقد معهم **البرنامج** أو أي من مقدمي الخدمات الآخرين.

ادعاءات اعتبر أنه قد تمت معالجتها

الادعاء 1: *"كانت ميزانية النقل لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2009 تناهز 200 مليون دولار"* و *"ثلاثة متعهِّدين فقط يحصلون على 80 في المائة من هذه الأعمال"*. *"التحقيقات الأولية التي قام بها فريق الرصد تدل على وجود اتحاد شركات بحكم الواقع، يتسم بالإجراءات المخالفة للأنظمة والممارسات التمييزية والمعاملة التفضيلية في عملية منح العقود [...]"*. وهذه الأمور *"تخلق بيئة مواتية لتحويل المعونة الغذائية على نطاق واسع"*.[2] (الفقرتان 234 و 238)

6. إن عبارة "كانت ميزانية النقل لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2009 تناهز 200 مليون دولار" غير صحيحة، إذ أن الدفعات الفعلية لشركات النقل المتعاقد معها في عام 2009 بلغت 62 مليون دولار أمريكي تقريبا. أما الادعاءات بشأن *"الإجراءات المخالفة للأنظمة"* فقد دُرست سابقا. وقد قدم مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة توصيات لمعالجة ضعف الرقابة، وتقوم الإدارة بتنفيذها.

الادعاء 2: تملك بعض الجهات الشريكة المنفذة مستودعات تقع بالقرب من الأسواق و *"تصدر هذه الجهات تعليمات إلى جهات النقل لإيصال الأغذية مباشرة إلى تلك المستودعات وليس إلى نقاط التوزيع المحددة"*. (الفقرة 236 من تقرير فريق الرصد المعني بالصومال)

7. خلال التحقيق الذي أجري في عام 2009، لاحظ مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة أن أربع جهات شريكة متعاونة (هي منظمة المعونة الإسلامية وشركات Hanno و Mercy و Winsome) كانت تقوم بتخزين الأغذية المقدمة من **البرنامج** لأنشطة الدعم الاجتماعي في مستودعاتها الواقعة قرب سوق باكارا[3]. ولم تحدد أية مخالفات للأنظمة أو عمليات

[2] يشير تقرير فريق الرصد المعني بالصومال إلى تقارير بثتها القناة الرابعة للتلفزيون (Channel 4 News) بشأن عمليات تحويل للأغذية التي يقدمها **البرنامج** في ممر أفغويي.

[3] لا تمثل أنشطة الدعم الاجتماعي إلا جزءا صغيرا من عمليات **البرنامج** في الصومال.

البرنامج لأنشطة الدعم الاجتماعي في مستودعاتها الواقعة قرب سوق باكاراه[3]. ولم تحدد أية مخالفات للأنظمة أو عمليات تسليم غير سليمة. وقد جرت العادة على تخزين أغذية **البرنامج** المقرر تسليمها في مستودعات الجهات الشريكة المتعاونة قبل تسليمها فعلا إلى مراكز التوزيع النهائية. ولا حاجة إلى أن يتخذ **البرنامج** أي إجراء آخر بصدد هذا الادعاء.

الادعاء 3: *"تسجّل أسر المقاتلين على نحو روتيني ضمن قائمة الأشخاص المشردين داخليا [...] مما يضخّم من عدد الناس المعوزين"*. (الفقرة 237)

8. يمكن اعتبار أن هذا الادعاء يتعلق بعمليات وهمية لتسجيل المشردين داخلياً وتحويل الأغذية، وهو مشمول في إطار الادعاء 10 أدناه. ويعتبر العمل الذي قام به مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة حتى الآن لمعالجة هذا الادعاء كافيا.

الادعاء 4: *"أصبح تقديم المعونة الغذائية بذلك نشاطا تجاريا يجري في أجواء عسكرية"*. وأكبر ثلاث شركات نقل يتعامل معها **البرنامج** هم في الواقع بمثابة *"الحراس الأمناء على بوابة إيصال المعونة الغذائية إلى الصومال"*. (الفقرتان 240 و 241)

9. يعتبر العمل الذي قام به مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة حتى الآن كافيا لمعالجة شرط أن يكون لدى المكتب القطري مجموعة متنافسة من شركات النقل. وبعض جوانب هذا الادعاء مشمولة أيضاً في إطار الادعاءات 9 و 10 و 11 أدناه.

الادعاء 5: هناك تضارب في المصالح بين إحدى شركات النقل – وهي شركة ديقا للبناء التي يشار إلى رئيس مجلس إدارتها باسم "إينو"[4] – وإحدى الجهات المتعاونة الشريكة **للبرنامج** وهي منظمة SAACID التي ترأسها زوجة إينو (الفقرتان 242 و 243)

10. قام التحقيق الذي أجري في عام 2009 بتحديد هذا التضارب في المصالح وقدم مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة التوصيات اللازمة لمعالجته. وقد اتخذت إدارة **البرنامج** الإجراءات الضرورية في نوفمبر/تشرين الثاني لمعالجة هذه القضية.

الادعاء 6: حادثة نهب 229 1 طنا متريا من الأغذية من قافلة تديرها شركة ديقا في منطقة سوقا زولاها (سوق الماشية) في 25 سبتمبر/أيلول 2008 كانت *"عملا مدبرا"*. (الفقرة 245)

11. لا حاجة إلى أن يتخذ **البرنامج** أي إجراء آخر (فقد دفعت شركة ديقا ثمن الأغذية المفقودة).

الادعاء 7: هناك تضارب في المصالح بين الشركات المتعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي التي تقدم عروضا لنفس العطاءات، مثل شركة "سويفت تريدرز" (Swift Traders) (التي يديرها أبو بكر عمر عدني وعائلته)، وشركة بنادير للخدمات العامة (Banadir General Services) وشركة "بنادير بوابة شرق أفريقيا للتجارة العامة" (Banadir Gate East Africa General Trading Company). وهو يمتد إلى مجموعة بنادير (وتضم كيانات من قبيل الشركة القابضة المسماة Lower

[3] لا تمثل أنشطة الدعم الاجتماعي إلا جزءا صغيرا من عمليات **البرنامج** في الصومال.

[4] هو عبد القادر محمد نور ويعرف عموما باسم "إينو" أو "إنو" ["Eno" أو"Enow" بالإنجليزية]، وهو رئيس مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي الأول لشركة ديقا للبناء. وسيحظى مكتب التفتيش والتحقيق حظو فريق الرصد المعني بالصومال في استخدام اسم "إينو" ["Enow" بالإنجليزية].

Shabelle Business Committee، وشركة Banadir Maritime and Port Operation، وشركة Banadir Maritime Import Operations) التي تقلد عدني وإينو مناصب مختلفة فيها (الفقرتان 254 و 255)

12. حدد مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة فيما مضى حالات التضارب في المصالح هذه بين الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** وقدم توصيات لمعالجتها. وفيما عدا توخي الحرص الواجب عادة، لا حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر بصدد هذا الادعاء.

الادعاء 8: قام عدني بإعادة فتح ميناء المعان كبديل لميناء مقديشو. وبحسب تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، فقد ساعده في ذلك برنامج الأغذية العالمي *"كخطة طوارئ فيما يبدو"*. كما مُنح عدني عقدا من **البرنامج** لبناء طريق من المعان إلى مدرج للطائرات في إسيلاي، وهي طريق، بحسب مسؤولي الموانئ الحكوميين، *"لا تتفق وأي طريق معروفة تُستخدم لإيصال المساعدات الإنسانية، وإنما القصد منها تمكين جماعات المعارضة المسلحة من الوصول إلى مدرج الطائرات"*. (الفقرات من 255 إلى 261)

13. أشار التحقيق إلى أن إدارة المكتب القطري كان يمكنها أن تنخرط أكثر مع فريق الأمم المتحدة القطري في الصومال فيما يخص مبادرة بناء طريق وبناء مستودعات متنقلة (Wiikhalls™) كخطة طوارئ. ولا حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر بصدد هذا الادعاء.

ادعاءات تتطلب المزيد من الدراسة (رهنا بتلقي معلومات إضافية)

الادعاء 9: الجهات الشريكة المنفذة مملوكة أو خاضعة فعليا لسيطرة الموظفين المحليين لبرنامج الأغذية العالمي.[5] (الفقرة 235 والحاشية 118)

14. يستطيع مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة أن يواصل الجهود التي بدأت خلال التحقيق الذي أجري عام 2009 إذا ما عُرفت أسماء موظفي **البرنامج** المدعى بأن لهم علاقة مع الجهات المنفذة الشريكة.

الادعاء 10: تحويل 50 في المائة من الأغذية التي يقدمها **البرنامج** واختلاسها، أي يعني 30 في المائة للجهات الشريكة المنفذة والموظفين المحليين لبرنامج الأغذية العالمي، و 10 في المائة لجهات النقل البري، وما بين 5 و 10 في المائة للجماعة المسلحة التي تسيطر على المنطقة. (الفقرة 235)

15. سيدرس مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة الأدلة المتعلقة بعمليات تحويل الأغذية واختلاسها، عند تزويده بالمعلومات المطلوبة، ويحدد الخطوات الأخرى للتحقيق.

الادعاء 11: *" الوصول إلى بعض المخيمات يخضع فعليا لسيطرة الجماعات المسلحة، التي تشرف على توزيع الأغذية لكي يُنسب الفضل إليها في مساعدة الأشخاص الخاضعين لسيطرتها ..."*. (الفقرة 237)

[5] يشير تقرير فريق الرصد المعني بالصومال إلى برنامج بثته القناة الرابعة للأنباء بشأن هذا الادعاء رغم أن القناة لم تتطرق لهذا الموضوع، ويشير إلى ما زعم عن قيام موظفين من **البرنامج** بتنظيم دعاية لمجابهة ادعاءات القناة الرابعة.

16. سيقوم **البرنامج** بالتمحيص في أية أدلة تتعلق بالادعاء بأن مجموعات مسلحة تسيطر على عمليات توزيع الأغذية أو تستفيد منها، عند تلقيه هذه الأدلة لتحديد ما إذا كانت كافية ليتسنى لمكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة مواصلة التحقيق في الأمر.

الادعاء 12: الادعاء بحدوث عملية لتحويل المعونة الغذائية *"على نطاق واسع"* في مقاطعة كاران من قبل إينو: تقديم منظمة SAACID إفادة تصدّق فيها على أن شحنة غذاء تقدر قيمتها 000 600 دولار قد تم إيصالها في أغسطس/آب 2009 (ربما حوّلت)، وأن "ما تبقى" من الأغذية الأصلية من محتويات مستودع كاران البالغ قيمتها 5 ملايين دولار *"سُلمت"* لميليشيات أو تم إيصالها إلى سوق بكاراه.[6] (الفقرات من 246 إلى 252)

17. سيقيّم مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة أية أدلة جديدة، عند تلقيها، لتحديد ما إذا كانت كافية لتمكينه من مواصلة التحقيق في الأمر.

الادعاء 13: قيام *"لؤي"* ، وهو رجل أعمال يتعامل كمتعاقد مع برنامج الأغذية العالمي (ومنظمة اليونيسيف) يؤجر المركبات في منطقة بايدوا، بتمويل حركة الشباب وله صلة بخطف عاملين لدى منظمة *"العمل لمكافحة الجوع"* في يوليو/تموز 2009. وخلال الشهر نفسه كان أيضاً من المشاركين في عملية النهب التي تعرض لها مجمع الأمم المتحدة في بايدوا على يد حركة الشباب. (الفقرة 2)

18. الادعاء المتعلق بـ "لؤي" ادعاء جديد ولم يعمل مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة عليه بعد. وسيقوم المكتب بالتحقيق لفحص مدى الالتزام بالحرص الواجب في اختيار هذا المتعاقد.

[6] يشير تقرير فريق الرصد المعني بالصومال إلى تقارير بثتها القناة الرابعة للأنباء بشأن عمليات تحويل للأغذية التي يقدمها **البرنامج** في سمر أفغويي.